



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الدائرة الإدارية والمالية  
قسم الموازنات وشؤون الجامعات

العدد: ٠٨/١١/ط/  
التاريخ: ٢٠٢٣/١٩

عاجل وبالبريد الالكتروني  
الجامعات كافة / السيد رئيس الجامعة المحترم  
الهيئتين / السيد رئيس الهيئة المحترم  
المجلس العراقي للاختصاصات الطبية / السيد رئيس المجلس المحترم

م/صلاحيات شطب الديون والموجودات بحسب احكام البند العاشر من المادة (٤٦) من قانون  
الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...  
بشأنه نرفق لكم نسخة من كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المر  
(ش.ز.ل / ١٠/١١/٢٠٢٣/٢٠٢٣) مع كافة مرفقاته

للتفضل بالاطلاع والعمل بموجبه... مع التقدير والاحترام

الدائرة  
الإدارية والمالية

مدير عام الدائرة الإدارية والمالية  
٢٠٢٣/٩/١٩

المرفقات

- نسخة من كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المشار اليه اعلاه مع كافة مرفقاته الإدارية والمالية

- نسخة منه العوا
- الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان/ اشارة الى كتابكم المشار اليه اعلاه/للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
  - مكتب الوزير/ اشارة الى مذكرتك العرقمة (٥١٧٣ في ٢٠٢٣/٨/٢٧) للتفضل بالعلم ... مع التقدير .
  - مكتب الوكيل للشؤون الادارية للتفضل بالعلم ... مع التقدير
  - دوائر الوزارة كافة/ للتفضل بالاطلاع قدر تعلق الامر ... مع التقدير
  - مكتب المدير العام / اشارة الى هامش سيادتكم المؤرخ في (٢٠٢٣/٨/٢٨) للتفضل بالعلم... مع التقدير
  - مكتب معاون المدير العام للشؤون الادارية/نظام ادارة الوثائق الوطني المركزي/للتفضل بالاطلاع... مع التقدير
  - دائرة العلوم والتكنولوجيا المدمجة مع وزارتنا / نفس الغرض اعلاه ... مع التقدير.
  - مركز البحوث النسبية / نفس الغرض اعلاه ... مع التقدير.
  - الجامعة المستنصرية / المركز العراقي لبحوث السرطان / نفس الغرض اعلاه ... مع التقدير .
  - قسم الرقابة والتدقيق الداخلي / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
  - قسم الحسابات الجارية / نفس الغرض اعلاه... مع التقدير .
  - قسم الحسابات الاستثمارية/ نفس الغرض اعلاه... مع التقدير .
  - قسم صندوق التعليم العالي / للتفضل بالاطلاع... مع التقدير
  - منسق الدائرة / للتفضل بالعلم ... مع التقدير
  - قسم الموازنات/شعبة الاستشارات المالية/ للتفضل بالعلم ... مع التقدير
  - قسم الموازنات وشؤون الجامعات / شعبة التخطيط والمتابعة / مع الأولويات .
  - الصادرة .

أحمد /٩/٢٣/٢٠٢٣



دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان  
العدد: ش.ز.ن./١٠/اعمام/٣٦٨١٦  
التاريخ: ٢٠٢٣/٨/٩

الوزارات كافة / مكتب الوزير  
الجهات غير المرتبطة بوزارة كافة  
المحافظات كافة / مكتب المحافظ

الموضوع / صلاحيات شطب الديون والموجودات بحسب أحكام البند عاشر من المادة (٤٦) من قانون  
الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل

لاحقاً بكتابتنا المرقم بالعدد ( ش.ز.ن./١٠/اعمام/١١٠٤٠ ) المؤرخ في ١٤/٦/٢٠٢٠ .  
ربطاً بقرار مجلس الوزراء رقم ( ٤٣٤٤٧ ) لسنة ٢٠٢٣ ، المأخوذ في الجلسة الاعتيادية  
الثانية والثلاثين ، المنعقدة في ٨/٨/٢٠٢٣ .  
لأخذ ما يقتضي كلاً بحسب تخصصه ، وإعلامنا ، مع التقدير ...



د. حميد نعيم الغوري

الأمين العام لمجلس الوزراء

٢٠٢٣/٨/٩

المرفقات :  
- قرار مجلس الوزراء المنكور آنفاً .  
- قرار مجلس الوزراء (٢٨) لسنة ٢٠٢٠ الملغى .  
- الأوليات ذات العلاقة .

(٢-١)



دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان

العدد: ش.ز.ن. / ١٠ / ١٠١٠٠ / ١٠١٠٠٠ / ٣٦٨١٦

التاريخ: ٢٠٢٣/٨/٩

صورة عنه إلى:

- ديوان رئاسة الجمهورية / مكتب رئيس الديوان
- مكتب رئيس مجلس الوزراء
- مجلس النواب العراقي / مكتب الأمين العام لمجلس النواب
- مجلس القضاء الأعلى / مكتب رئيس المجلس
- المحكمة الاتحادية العليا / مكتب رئيس المحكمة
- رئاسة مجلس الوزراء / هيئة المستشارين
- وزارة المالية / مكتب الوكيل
- الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات / مكتب المنسق العام
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب الأمين العام / للعلم ، مع التقدير ...
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب نائب الأمين العام / للعلم ، مع التقدير ...
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية ( قسم الاستشارات ) / إشارة إلى مذكرتك المرقمة بالعدد ( م.د.ق/٢/١٠٦٠٦/١٠٢٠٣٧/١١ ل.ق ) المؤرخة في ٢٠٢٣/٧/١١ / للعلم ، مع التقدير ...
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان / قسم متابعة تنفيذ قرارات وتوجيهات مجلس الوزراء / للتأشير ، والمتابعة ، مع التقدير ...
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة الإدارية والمالية / للعلم ، مع التقدير ...
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب الإعلام والاتصال الحكومي / لأخذ الإجراءات الملائمة ، مع التقدير ...
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / قسم البريد المركزي / للحفاظ ، مع التقدير ...

ربطًا قراري مجلس الوزراء /

للاطلاع مع التقدير ...

(٢-٢)

حيدر ٢٠٢٣/٨/٩



قرار

مجلس الوزراء

رقم ( ٢٠٢٣/٥/٢٩ ) لسنة ٢٠٢٣

بناءً على ما عرضته وزارة المالية بموجب كتابها المرقم بالعدد (١٠٧٤٤) المؤرخ في ٢٠٢٣/٥/٢٩ ، واستناداً إلى أحكام البند (عاشراً) من المادة (٤٦) من قانون الإدارة المالية الاتحادية (٦ لسنة ٢٠١٩) المعدل .

قرّر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الثانية والثلاثين المنعقدة في ٢٠٢٣/٨/٨ ، ما يأتي:

إقرار الصلاحيات المالية في التنازل عن حق الحكومة الاتحادية في استحصال مبلغ مستحق الدفع أو تقسيطه أو إرجاء تسديده وشطب الديون والموجودات المفقودة والمتضررة والثالفة المملوكة للدوائر الممولة مركزياً والشركات العامة والدوائر الممولة ذاتياً والمصارف الحكومية ،

بحسب الآتي:

أولاً: الصلاحيات المالية في التنازل عن حق الحكومة الاتحادية في استحصال مبلغ مستحق الدفع أو تقسيطه أو إرجاء تسديده وشطب الديون للدوائر الممولة مركزياً .

١. لوزير المالية التنازل عن حق الحكومة الاتحادية في استحصال مبلغ مستحق الدفع لا يزيد

عن (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ، فقط مائتان وخمسون مليون دينار ، ويجري استحصال

موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن المبلغ المذكور بناءً على توصية من وزير المالية .

٢. لوزير المالية التنازل عن الديون المترتبة بذمة المتوفى والشهيد وبحدود الصلاحية

الممنوحة له في الفقرة (١) المذكورة آنفاً مع مراعاة قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل

المرقمة بالأعداد (١٢٩) لسنة ١٩٨٢ ( المعدل ) بالقرار رقم (٦٢٠) لسنة ١٩٨٢ والقرار

(١٥٩٨) لسنة ١٩٧٨ ( المعدل ) بالقرار رقم (٢٦٧) لسنة ٢٠٠٢ .

٣. لوزير المالية إرجاء تسديد دين مستحق الدفع للحكومة الاتحادية لا يزيد عن

(٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ، فقط ثلاثمائة مليون دينار إلى (٥) خمس سنوات حداً أعلى

ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن المبلغ المذكور بناءً على توصية من

وزير المالية .



٤. لوزير المالية تقسيط دين لا يزيد عن (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ، فقط ثلاثمئة مليون دينار مستحق الدفع للحكومة الاتحادية في (١٠) سنوات حداً أعلى ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن المبلغ المذكور بناءً على توصية من وزير المالية .
٥. لوزير المالية شطب الديون التابعة الى الدوائر الممولة مركزياً التي يثبت استحالة تحصيلها بعد استنفاد الطرق القانونية لغاية (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ، فقط مائتان وخمسون مليون دينار وما زاد عن المبلغ المذكور تستحصل موافقة مجلس الوزراء بناءً على توصية من وزير المالية .
٦. للوزير المختص والرئيس الأعلى للجهة غير المرتبطة بوزارة صلاحية شطب الموجودات المفقودة والمتضرة والتالفة لأي سبب، بما فيها جراء الاستخدام العادي بما لا يزيد عن (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ، فقط مئة وخمسون مليون دينار ويجري استحصال موافقة وزير المالية ولغاية (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) فقط وثلاثمئة مليون دينار ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن المبلغ المذكور بناءً على توصية من الوزير المختص والرئيس الأعلى للجهة غير المرتبطة بوزارة .

**ثانياً: الصلاحيات المالية في شطب الديون والموجودات المفقودة والمتضرة والتالفة المملوكة للشركات العامة والدوائر الممولة ذاتياً عدا البلديات والمصارف الحكومية ، بحسب ما يأتي:**

١. يمنح الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة صلاحية شطب الديون التي يتعدر تحصيلها قانوناً بما لا يزيد عن (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ، فقط مائة وخمسون مليون دينار ، ويجري استحصال موافقة وزير المالية الاتحادي فيما زاد عن المبلغ المذكور ولغاية (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ، فقط ثلاثمئة مليون دينار ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن صلاحية وزير المالية الاتحادي بناءً على توصية من وزير المالية
٢. يمنح الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة صلاحية شطب الموجودات المفقودة والمتضرة والتالفة بما لا يزيد عن (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ، فقط مئة وخمسون مليون دينار ويجري استحصال موافقة وزير المالية الاتحادي فيما زاد عن المبلغ المذكور ولغاية (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ، فقط ثلاثمئة مليون دينار ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن المبلغ المذكور بناءً على توصية من وزير المالية .





۳. شىتېب دىيونون ئو موقوجودات مەفقودە و مەتمۇسۇرە وئالەفە للشىركەت العامة المذكورة

في الفقرة (۲،۱) باقتراح من مجلس إدارة الشركة .

ثالثاً: الصلاحيات المالية في شطب الديون والموجودات المفقودة والمتضررة والتأفة المملوكة

للبلديات ، بحسب ما يأتي:

۱. يمنح أمين بغداد والمحافظ المختص صلاحية شطب ديون البلدية باستثناء ما ذكر في الفقرة (۳) أدناه التي يتعذر تحصيلها قانوناً بما لا يزيد عن (۱۵۰،۰۰۰،۰۰۰) دينار ، فقط مئة وخمسون مليون دينار ويجري استئصال موافقة وزير المالية الاتحادي فيما زاد عن المبلغ المذكور ولغاية (۳۰۰،۰۰۰،۰۰۰) دينار ، فقط ثلاثمئة مليون دينار ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن المبلغ المذكور بناء على توصية من وزير المالية .

۲. يمنح أمين بغداد والمحافظ المختص صلاحية شطب الموجودات المفقودة والمتضررة والتأفة بما لا يزيد عن (۱۵۰،۰۰۰،۰۰۰) دينار ، فقط مئة وخمسون مليون دينار ويجري استحصال موافقة وزير المالية الاتحادي فيما زاد عن المبلغ المذكور ولغاية (۳۰۰،۰۰۰،۰۰۰) دينار ، فقط ثلاثمئة مليون دينار ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن المبلغ المذكور بناء على توصية من وزير المالية .

۳. استناداً إلى المادة (۶۲) من قانون إدارة البلديات رقم (۱۶۵) لسنة ۱۹۶۴ المعدل لا يجوز التنازل مطلقاً عن بدلات بيع العقارات والمنقولات التابعة للبلديات وأمانة بغداد .

رابعاً: الصلاحيات المالية في شطب الديون والموجودات المفقودة والمتضررة والتأفة المملوكة

للمصارف الحكومية ، بحسب ما يأتي:

۱. يمنح مجلس الإدارة في المصرف صلاحية شطب الديون التي يتعذر تحصيلها قانوناً بما لا يزيد عن (۱۵۰،۰۰۰،۰۰۰) دينار فقط ( مئة وخمسون مليون دينار ) ، ويمنح وزير المالية بناء على توصية مجلس ادارة المصرف بما يزيد عن ذلك لغاية (۳۰۰،۰۰۰،۰۰۰) دينار ، فقط ثلاثمئة مليون دينار، ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن المبلغ المذكور بناء على توصية من وزير المالية .



٢. يمنح مجلس الإدارة في المصرف صلاحية شطب الموجودات المفقودة والمتضررة والتالفة التي يتعذر تحصيلها قانوناً بما لا يزيد عن (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ، فقط مئة وخمسون مليون دينار ويمنح وزير المالية بناءً على توصية مجلس ادارة المصرف بما يزيد عن ذلك لغاية (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ، فقط ثلاثمئة مليون دينار ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن المبلغ المذكور بناءً على توصية من وزير المالية
٣. لوزير المالية بناءً على توصية مجلس ادارة المصرف التنازل عن ديون المصرف في استحصال مبلغ مستحق الدفع بما لا يزيد عن (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ، فقط ثلاثمئة مليون دينار ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن المبلغ المذكور بناءً على توصية من وزير المالية .

خامساً: الصلاحيات المالية في شطب الديون والموجودات المفقودة والمتضررة والتالفة المملوكة للمصرف العراقي للتجارة بحسب ما يأتي:

١. يمنح مجلس إدارة المصرف المذكور آنفاً صلاحية شطب ديونه التي يتعذر تحصيلها قانوناً بما لا يزيد عن (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ، فقط مئة وخمسون مليون دينار ويجري استحصال موافقة وزير المالية الاتحادي فيما زاد عن المبلغ المذكور لغاية (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ، فقط ثلاثمئة مليون دينار ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن المبلغ المذكور بناءً على توصية من وزير المالية .
٢. يمنح مجلس إدارة المصرف المذكور آنفاً صلاحية شطب موجوداته المفقودة والمتضررة والتالفة بما لا يزيد عن (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ، فقط مئة وخمسون مليون دينار ويجري استحصال موافقة وزير المالية الاتحادي فيما زاد عن المبلغ المذكور لغاية (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار فقط (ثلاثمئة مليون دينار)، ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن المبلغ المذكور بناءً على توصية من وزير المالية .

سادساً: يشطب ما يفقد أو يتلف من أموال وممتلكات نتيجة الظروف الطارئة أو غير الاعتيادية بعد التحقق من صحة الإجراءات المأخوذة في حصرها وتقويمها بقرار من مجلس الوزراء بعد تقديمها من وزير المالية بالتنسيق بينه والرئيس الأعلى في الوزارة المعنية أو الجهة غير المرتبطة بوزارة .



سألنا: لا يمنح الشطب من اتباع الطرق القانونية في تأمين حقوق الخزينة من المتسبب بالفقدان أو التلف .

ثامنا: لا يسري ما نذكر آنفاً على المبالغ المترتبة بذمة أمناء المخزن وأمناء الصندوق أو الديون الناتجة عن سرقة الموجودات وتثبت مسؤولية الموظف أو تقصيره عن سرقتها وكل دين ناجم عن الاضرار بالمال العام ونتيجة للإهمال أو التقصير أو مخالفة القوانين والأنظمة والتعليمات إلا في حالة تعذر تحصيل المبالغ المترتبة بذمة المذكورين آنفاً، وبعد استنفاد الطرق القانونية لاستحصلها .

تاسعاً: يلغي قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨) لسنة ٢٠٢٠ .

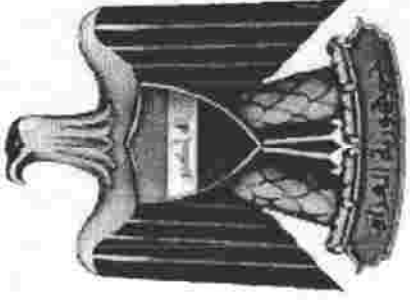
عاشراً: ينفذ هذا القرار بدءاً من تاريخ إصداره .

د. حميد نعيم الغزي

الأمين العام لمجلس الوزراء

٢٠٢٣/٨/٩





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

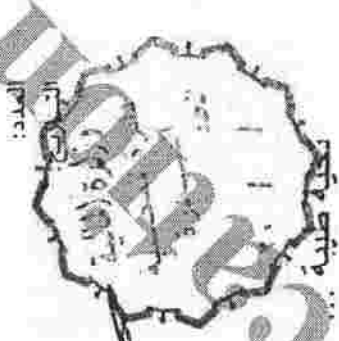
الجمهورية العربية السورية

مجلس الوزراء

صلاحيات شطب الديون والموجودات بحسب أحكام  
البند عاشرًا من المادة (٤٦) من قانون الإدارة المالية  
الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل



No: ٢٠٢٣/٤١٥  
Date: ٢٠٢٣/٤/١٥



الى /الامانة العامة لمجلس الوزراء - الوزارة القانونية

م / مسودة قرار

كتابكم بالعدد في / ٢٠٢٢٨/٢٦/٨/٢ في ٦/٤/٢٠٢٣ والحاقا بكتابتنا بالعدد ٧٣٩٨ في ١٥/٤/٢٠٢٣ بخصوص الموضوع مدار البحث نود ببيان الاتي :

- لا توجد ملاحظة لدى هذه الوزارة بشأنه عدا ما يتعلق في البند رابعا من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨) لسنة ٢٠٢٠) والخاصة بشطب الديون والموجودات المفقودة والمنضـمـرة و التالفة المملوكة للمصارف الحكومية حيث يتم حذف عبارة (الوزير المختص) ويحل محلها عبارة (وزير المالية) ويتم وجود مصارف حكومية تابعة لدوائر الدولة عدا المصارف التابعة لوزارة المالية
- سبق وان استفهمت الدائرة القانونية في الوزارة بموجب كتابها بالعدد (٢٢٢٢١) في ٢٨/٨/٢٠٢٢) من الامانة العامة لمجلس الوزراء عن اذا كانت صلاحية تقسيط مبلغ الدين الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨) لسنة ٢٠٢٠) قد عطلت صلاحية السادة الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظة المنصوص عليها في قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦ لسنة ١٩٧٧) المعدل فاجابت الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابكم بالعدد ٤٥٧٠٩ في ١٤/٢/٢٠٢٣ بـ مبلغ تلك الصلاحية لازالت قائمة وانها غير محددة بسقف معين

للتفضل بالاطلاع .... مع التقدير

طيف سامي محمد  
وزير المالية  
٢٠٢٣/٥/١

- نسخة منه الى
- مكتب الست وزير المالية / اشارة الى هامش سيدتكم على ما ورد في الاجتماع المنعقد والمؤرخ في ٢٠٢٣/٤/١٩ للتفضل بالاطلاع مع التقدير
  - دائرة الموازنة - مكتب المدير العام / اشارة الى هامش المست وزير المالية على ما ورد في الاجتماع المنعقد من قبلكم والمؤرخ في ٢٠٢٣/٤/١٩ للتفضل
  - دائرة المحاسبة - مكتب المدير العام / اشارة الى ما ورد في الاجتماع المنعقد من قبلكم والمؤرخ في ٢٠٢٣/٤/١٩ للتفضل بالاطلاع مع التقدير
  - الدائرة القانونية - مكتب المدير العام / اشارة الى ما ورد في الاجتماع المنعقد من قبلكم والمؤرخ في ٢٠٢٣/٤/١٩ للتفضل بالاطلاع مع التقدير
  - مكتب الوزير المنسق / مع التقدير
  - مكتب الوزير - المتابعة / مع التقدير
  - مكتب المدير العام - الارشفة / مع التقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كهرزي عيرليق

له مئداريه تي گنسي له نجومه نسي وه زيرن

REPUBLIC OF IRAQ

General Secretariat of the Council of Ministers



جمهورية العراق  
الأمين العام لمجلس الوزراء

الدائرة القانونية  
العدد: ق/٢٠٢٣/١١٧٢ / ١٦٤٢٢٨  
التاريخ: ٢٠٢٣/٤/٦

وزارة المالية/ مكتب الوزير  
امانة بغداد / مكتب أمين بغداد  
الموضوع/ مسودة قرار.

تحية طيبة...

إشارة الى كتابكم المرقم بالعدد (٢٠٢٣/٢/١٤) المؤرخ في (٢٠٢٣/٢/١٤) المؤرخ في (٢٠٢٣/١/٨)، وإعلامنا اجراء اتم المأخوذة بشأن نؤكد كتابنا المرقم بالعدد (ق/١/٢٠٢٣) المؤرخ في (٢٠٢٣/١/٨)، وبخلافه سيجري أخذ ما يلزم دون انتظار اجابتكم. مضمونه خلال (١٥) يوماً من تاريخ صدور كتابنا هذا، وبخلافه سيجري أخذ ما يلزم دون انتظار اجابتكم.

مع التقدير

ع/ الأمين العام لمجلس الوزراء

د. نجيب شكر محمود

رئيس الدائرة القانونية

٢٠٢٣/٤/٦

صورة عنه الى: -

- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية / قسم الاستشارات للمتابعة مع الأوليات الأصلية... مع التقدير.

- البريد الدوار.

General Secretariat of Council of Ministers . Legal Department

Phone No : ٧٤٢٢٢٠٦

E.mail:Legal.office@gov-iq.net

(١ - ١)



دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان  
العدد: ش.ز.ل. / ١٠١٠ / اعمام / ١١٠٤٠  
التاريخ: ٢٠٢٠/٦/١٤

الموزرات كافة / مكتب الوزير  
الجهات غير المرتبطة بوزارة  
المحافظات كافة / مكتب المحافظ

الموضوع / صلاحيات شطب الديون والموجودات بحسب أحكام البند عاشر من المادة (٤٦) من قانون  
الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩

ربطاً بقرار مجلس الوزراء رقم ( ٤٨٨ ) لسنة ٢٠٢٠ ، المأخوذ في الجلسة الإعتيادية الخامسة  
المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٩ .

لأخذ ما يقتضي كلاً بحسب تخصصه ، وإعلامنا ، مع التقدير .



حميد محمد العنبر  
الأمين العام لمجلس الوزراء

٢٠٢٠/٦/١٤

المرفقات :

- صورة قرار مجلس الوزراء المنكور أنفاً .
- صورة الأوليات ذات العلاقة .



دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان

العدد: ش.ز.ل. / ١٠ / ١٠ / اعام / ١١٠٤٠

التاريخ: ١٤ / ٦ / ٢٠٢٠

صورة عنه الي:

- ديوان رئاسة الجمهورية / مكتب رئيس الديوان
- مكتب رئيس الوزراء
- الأمانة العامة لمجلس النواب / مكتب الأمين العام
- المحكمة الاتحادية العليا / مكتب رئيس المحكمة
- مجلس القضاء الأعلى / مكتب رئيس المجلس
- رئاسة مجلس الوزراء / هيئة المستشارين
- وزارة المالية / مكتب الوكيل
- المجلس الوزري للاقتصاد / سكرتارية المجلس
- الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات / مكتب رئيس سكرتارية الهيئة ، للتفضل بالعلم ، مع التقدير .
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب الأمين العام ، للتفضل بالعلم ، مع التقدير .
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب نائب الأمين العام ، للتفضل بالعلم ، مع التقدير .
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة الإدارية والمالية ، للعمل بموجب ، مع التقدير .
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية ( قسم التشريع ) ، إشارة الي مذكرتكم مسري ذات العدد : م.د.ق/٢١٢/٢٠٢٣ من ، المؤرخة في ٣/٥/٢٠٢٠ ، للتفضل بالعلم ، مع التقدير .
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة التنسيق الحكومي وشؤون المواطنين ، لأخذ ما يقتضي بشأن متابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء مع الجهات ذات العلاقة ، وإعلانا إجراءاتكم ، مع التقدير .
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب الإعلام والإتصال الحكومي ، لأخذ الإجراءات الملائمة ، مع التقدير .
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / ممثلية إقليم كردستان ، للتفضل بالعلم ، مع التقدير .
- قسم البريد المركزي ، للحفاظ .

ربطاً صورة قرار مجلس

الوزراء ، مع التقدير :

(٧-٧)

اياد ٢٠٢٠/٦/١٤





قرار

مجلس الوزراء

رقم ( ٤٨ ) لسنة ٢٠٢٠

بناءً على ما عرضته وزارة المالية بموجب كتابها ذي العدد : ٢٥٦٩ ، المؤرخ

في ٢٠٢٠/٢/١٦ .

استناداً إلى أحكام البند ( عاشر ) من المادة (٤٦) من قانون الإدارة المالية الاتحادية (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل

قرّر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الخامسة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٩ ، إقرار الصلاحيات المالية في التنازل عن حق الحكومة الاتحادية في استحصال مبلغ مستحق الدفع أو تقسيطه أو إرجاء تسديده وشطب الديون والموجودات المفقودة والمتضرة والتألفه المملوكة للدوائر الممولة مركزياً ، والشركات العامة والدوائر الممولة ذاتياً والمصارف الحكومية ، بحسب ما يأتي :

١. أولاً: الصلاحيات المالية في التنازل عن حق الحكومة الاتحادية في استحصال مبلغ مستحق الدفع أو تقسيطه أو إرجاء تسديده وشطب الديون للدوائر الممولة مركزياً .
٢. لوزير المالية التنازل عن حق الحكومة الاتحادية في استحصال مبلغ مستحق الدفع لا يزيد عن (٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط خمسين مليون دينار ، ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن المبلغ المذكور بناءً على توصية من وزير المالية .
٣. لوزير المالية التنازل عن الديون المترتبة بنعمة المتوفى والشهيد وبحدود الصلاحية الممنوحة له في الفقرة (١) المذكورة آنفاً ، مع مراعاة قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل المرقمة بالأعداد (١٢٩) لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقرار (٢٢٠ لسنة ١٩٨٢) والقرار (١٥٩٨ لسنة ١٩٧٨) المعدل بالقرار (٢٦٧ لسنة ٢٠٠٢) .
٤. لوزير المالية إرجاء تسديد دين مستحق الدفع للحكومة الاتحادية لا يزيد عن (٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط خمسين مليون دينار في (٥) خمس سنوات حداً أعلى ، ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن المبلغ المذكور، بناءً على توصية من وزير المالية .
٤. لوزير المالية تقسيط دين لا يزيد عن (٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط خمسين مليون دينار مستحق الدفع للحكومة الاتحادية في (١٠) سنوات حداً أعلى ، ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن المبلغ المذكور ، بناءً على توصية من وزير المالية .



٥. لوزير المالية شطب الديون والموجودات العائدة الى الدوائر الممولة مركزياً التي يثبت استحالة تحصيلها بعد استنفاد الطرق القانونية لغاية (٧٥٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط خمسة وسبعون مليون دينار ، وما زاد عن ذلك تستحصل موافقة مجلس الوزراء ، بناءً على توصية من وزير المالية .
  ٦. للوزير المختص والرئيس الأعلى للجهة غير المرتبطة بوزارة صلاحية شطب الموجودات المفقودة والمتضررة والتالفة لأي سبب كان ، بما فيها جزاء الاستخدام العادي بما لا يزيد عن (٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط خمسين مليون دينار ، ويجري استحصال موافقة وزير المالية الاتحادي فيما زاد عن المبلغ المذكور ولغاية (٧٥٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط خمسة وسبعون مليون دينار ، ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن صلاحية وزير المالية بناءً على توصية من وزير المالية ، واقتراح الوزير المختص والرئيس الأعلى للجهة غير المرتبطة بوزارة .
  ٧. يشطب ما يفقد أو ي تلف من أموال وممتلكات نتيجة الظروف الطارئة أو غير الاعتيادية بعد التحقق من صحة الإجراءات المأخوذة في حصرها وتقويمها بقرار من مجلس الوزراء ، بعد تقديمها من وزير المالية بالتنسيق بينه والرئيس الأعلى في الوزارة المعنية أو الجهة غير المرتبطة بوزارة .
- ثانياً : الصلاحيات المالية في شطب الديون والموجودات المفقودة والمتضررة والتالفة المملوكة للشركات العامة والدوائر الممولة ذاتياً عدا المصارف الحكومية ، بحسب ما يأتي :
١. يمنح الوزير المختص صلاحية شطب الديون التي يتعمد تحصيلها قانوناً بما لا يزيد عن (٢٥٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط خمسة وعشرين مليون دينار ، ويجري استحصال موافقة وزير المالية الاتحادي فيما زاد عن المبلغ المذكور ولغاية (٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط خمسون مليون دينار ، ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن صلاحية وزير المالية الاتحادي بناءً على توصية من وزير المالية .
  ٢. يمنح الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة صلاحية شطب الموجودات المفقودة والمتضررة والتالفة بما لا يزيد عن (٢٥٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط خمسة وعشرين مليون دينار ، ويجري استحصال موافقة وزير المالية الاتحادي فيما زاد عن المبلغ المذكور ولغاية (٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط خمسون مليون دينار ، ويجري استحصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن صلاحية وزير المالية الاتحادي بناءً على توصية من وزير المالية .



٣. لا يجوز شطب الديون أو الموجودات المفقودة والمتضررة والتالفة للشركات العامة إلا بعد موافقة مجلس إدارة الشركة وإقرار الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة .

ثالثاً: الصلاحيات المالية في شطب الديون والموجودات المفقودة والمتضررة والتالفة المملوكة للمصارف الحكومية ، بحسب ما يأتي :

١. يمنح الوزير المختص صلاحية شطب الديون التي يتعدّر تحصيلها قانوناً بما لا يزيد عن (٢٥٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط خمسة وعشرين مليون دينار ، ويجري استحصاال موافقة وزير المالية الاتحادي فيما زاد عن المبلغ المذكور ولغاية (٥٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط خمسون مليون دينار ، ويجري استحصاال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن صلاحية وزير المالية الاتحادي بناءً على توصية من وزير المالية .

٢. يمنح الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة صلاحية شطب الموجودات المفقودة والمتضررة والتالفة بما لا يزيد عن (٢٥٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط خمسة وعشرين مليون دينار ، ويجري استحصاال موافقة وزير المالية الاتحادي فيما زاد عن المبلغ المذكور ولغاية (٥٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط خمسون مليون دينار ، ويجري استحصاال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن صلاحية وزير المالية الاتحادي بناءً على توصية من وزير المالية .

٣. لا يجوز شطب الديون أو الموجودات المفقودة والمتضررة والتالفة للشركات العامة (إلا بعد موافقة مجلس إدارة الشركة وإقرار الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة .

٤. للوزير المختص التنازل عن حق الحكومة الاتحادية في استحصاال مبلغ مستحق الدفع بما لا يزيد عن (٥٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط خمسين مليون دينار ، ويجري استحصاال موافقة

مجلس الوزراء فيما زاد عن المبلغ المذكور بناءً على توصية مجلس إدارة المصرف .  
رابعاً: الصلاحيات المالية في شطب الديون والموجودات المفقودة والمتضررة والتالفة المملوكة للمصارف الحكومية ، بحسب ما يأتي :

١. يمنح المصرف الحكومي صلاحية شطب ديونه التي يتعدّر تحصيلها قانوناً بما لا يزيد عن (١٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط مائة مليون دينار ، ويجري استحصاال موافقة وزير المالية الاتحادي فيما زاد عن المبلغ المذكور ولغاية (١٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط مائة وخمسون مليون دينار ، ويجري استحصاال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن صلاحية وزير المالية الاتحادي بناءً على توصية من وزير المالية .



٢. يمنح المصرف الحكومي صلاحية شطب موجوداته المفقودة والمتضررة والتالفة بما لا يزيد عن (١٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط مائة مليون دينار ، ويجري استئصال موافقة وزير

المالية الاتحادي فيما زاد عن المبلغ المذكور ولغاية (١٥٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار ، فقط مائة

وخمسون مليون دينار ، ويجري استئصال موافقة مجلس الوزراء فيما زاد عن صلاحية وزير

المالية الاتحادي بناءً على توصية من وزير المالية .

٣. لا يجوز شطب الديون أو الموجودات المفقودة والمتضررة والتالفة للمصارف الحكومية إلا بعد موافقة مجلس إدارة المصرف وإقرار الوزير المختص .

خامساً: لا يمنح الشطب من اتباع الطرق القانونية في تأمين حقوق الخزينة من المتسبب بالتفقدان أو التلف .

سادساً: لا يسري ما ذكر آنفاً على المبالغ المترتبة بذمة أمناء المخزن وأمناء الصندوق أو الديون الناتجة عن سرقة الموجودات وتثبت مسؤولية الموظف أو تقصيره عن سرقتها وكل دين ناجم عن الأضرار بالمال العام نتيجة لإهمال أو التقصير أو مخالفة القوانين والأنظمة والتعليمات إلا في حالة تعذر تحصيل المبالغ المترتبة بذمة المذكورين آنفاً ، وبعد استئذان الطرق القانونية لاستئصالها .

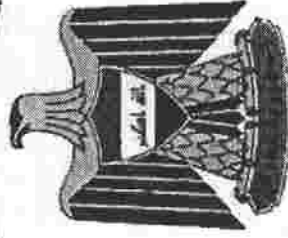
سابعاً: يلغى قرار مجلس الوزراء المرقم ٧٢ لسنة ٢٠١٤ (٣٥٤ لسنة ٢٠١٦) والفقرة (٢) من قرار مجلس الوزراء (٢٤٤ لسنة ٢٠١٨) .  
ثامناً: يتخذ هذا القرار من تاريخ إصداره .

حميد نعيم الغزي

الأمين العام لمجلس الوزراء

٢٠٢٠/٦/١٤





# الجمهورية العراقية

وقفاً يحمي سيرتك

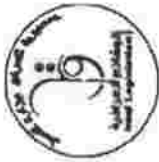
الجريدة الرسمية لجمهورية العراق  
بوقفاً يحمي كوثانك وعيرتك.

محتويات  
العدد  
٤٥٥٠

- قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩.
- قانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٩ التعديل الأول لقانون صندوق استرداد اموال العراق رقم (٩) لسنة ٢٠١٢.
- قانون المرور رقم (٨) لسنة ٢٠١٩.
- مراسيم جمهورية رقم (٤٤) و(٤٥) لسنة ٢٠١٩.

العدد ٤٥٥٠ ذو الحجة ١٤٤٠ هـ / ٥ آب ٢٠١٩ م السنة الحادية والستون  
رقمه ٤٤٥٠ زو لجمه ١٤٤٠ ك / ٥ ثاب ٢٠١٩ ز سائى فستق ربه كمين





## قوانين



باسم الشعب  
رئاسة الجمهورية

### قرار رقم (٦)

بناءً على ما اقره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور

قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٠  
إصدار القانون الآتي :

رقم (٦) لسنة ٢٠١٩

قانون

الإدارة المالية الاتحادية

الفصل الأول

التعريف

المادة -١- يقصد بالمصطلحات الآتية لأغراض هذا القانون المعاني المبينة أزواها:

أولاً: الرئيس الأعلى : رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس النواب ، رئيس مجلس

الوزراء ، رئيس مجلس القضاء الأعلى ، رئيس المحكمة الاتحادية ، رئيس

جهاز الادعاء العام ، الوزير ، رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة ، رئيس

الأقليم ، رئيس برلمان الأقليم، رئيس حكومة الأقليم ، رئيس مجلس المحافظة

و المحافظ فيما يتعلق بوحدات الاتفاق التابعة لكل منهم.

ثانياً: الموازنة العامة الاتحادية : خطة مالية تعبر عما تعزّم الدولة القيام به من

برامج ومشاريع ، تتضمن جداول تخطيطية لتخمين الإيرادات وتقدير النفقات

بشقيها الجارية والاستثمارية لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة العامة

الاتحادية.



## قوانين



### الفصل التاسع

#### صلاحيات شطب الديون والموجودات

المادة ٤٦٠ - أولاً: لوزير المالية شطب ديون الدوائر الممولة مركزياً التي يثبت استحالة تحصيلها بعد استفاد الطرق القانونية ضمن الحدود التي يضعها مجلس الوزراء.

ثانياً: لوزير المالية التنازل عن حق الحكومة في استحصاى مبلغ مستحق الدفع او تقسيطه او ارجاء تسديده ضمن الحدود التي يضعها مجلس الوزراء.

ثالثاً: على وزير المالية إبلاغ مجلس الوزراء عن أي مبلغ تم شطبه او التنازل عنه او تقسيطه أو ارجاء تسديده وبيان أسباب الشطب والتنازل والتقسيت والإرجاء ويكون هذا الإبلاغ مع التقرير الختامي والحسابات السنوية الختامية للموازنة العامة الاتحادية.

رابعاً: للوزير المختص والرئيس الاعلى للجهة غير المرتبطة بوزارة صلاحية شطب الموجودات المفقودة والمضرة والثالفة لأي سبب كان بما فيها من جراء الاستخدام العادي، وتحدد الصلاحيه لكل منهم بموجب تعليمات يصدرها مجلس الوزراء.

خامساً: لمجلس الوزراء صلاحية شطب الديون والموجودات التي تزيد قيمتها على صلاحية وزير المالية او الوزير المختص.

سادساً: لمجلس الوزراء فيما عدا الصلاحيه المنصوص عليها في البند (رابعاً) من هذه المادة شطب ما يفقد أو يتلف من أموال وممتلكات الدولة نتيجة الظروف الطارئة أو غير الاعتيادية بعد التحقق من صحة الإجراءات المتخذة في حصرها وتقييمها وتقديم من وزير المالية بالتنسيق مع الرئيس الاعلى .

سابعاً: لا يمنع الشطب اتباع الطرق القانونية في تأمين حقوق الخزينة من المتسبب في فقدان أو التلف.



## قوانين



ثامناً: لوزير المالية والريس الاعلى شطب الديون التي يتعذر تحصيلها قانوناً والموجودات المتضررة والمفقودة والتالفة المملوكة الى الشركات العامة والدوائر الممولة ذاتياً التابعة له.

تاسعاً: لمجلس الوزراء صلاحية شطب الديون والموجودات العائدة الى الشركات العامة ودوائر التمويل الذاتي التي تزيد قيمتها على صلاحية وزير المالية.

عاشراً: تحدد الصلاحيات المالية في الشطب بقرار من مجلس الوزراء.  
حادي عشر: تنظيم اجراءات الشطب والمعالجات المحاسبية بتعليمات يصدرها وزير المالية.

المادة - ٤٧- بناءً على مقتضيات المصلحة العامة للرئيس الاعلى:  
أولاً: منح مكافأة نقدية أو عينية أو شراء مواد لإهدائها بالحدود التي ترد في تعليمات تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية .

ثانياً: إهداء الموجودات المنقولة الى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بالحدود التي ترد في تعليمات تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية .  
المادة - ٤٨- يحدد وزير المالية أشكال ونماذج مستندات القبض والصرف والمستندات اليومية والسجلات المحاسبية والمالية والإحصائية المتعلقة بها التي تمسك في جميع وحدات الاتفاق العمولة مركزياً لضبط وقيد المعاملات المالية والمحاسبية والنظم الالكترونية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ثانياً: توريد كل معاملة صرف بالمستندات المنصوص عليها في البند (اولا) من هذه المادة وتعزز بإيصالات تؤخذ من ذوي العلاقة .

ثالثاً: لا يجوز قبول الصرف استناداً الى شهادات شخصية إلا بموافقة الرئيس الاعلى ووزير المالية في الأحوال الضرورية لتعزيز المصروفات النهائية بالحدود التي ترد في تعليمات تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية.

المادة - ٤٩- لأولاً: لوحدة الاتفاق او الادارات العمولة ذاتياً فتح حساب جاري لدى مصرف حكومي أو خاص وحسب التصنيف الانتمائي للمصرف الذي يحدده البنك المركزي العراقي .

## قانون

### ادارة البلديات

باسم الشعب

ورئاسة الجمهورية

استنادا الى احكام الدستور الموقت وبموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطنى لقيادة الثورة .

صديق القانون الآتى :-

### الفصل الاول

#### القدمة

المادة الاولى يقصد بالضرائب والمصطلحات التالية

المعاني المبينة اراءها .

١ - البلدية - مؤسسة محلية لها شخصية معنوية تقوم

بالاعمال والخدمات العامة المنصوص عليها في هذا

القانون او في اى قانون آخر .

٢ - المؤسسة البلدية - امانة العاصمة وبلديات المراقى

كافة ومصصلحة نقل الركاب ومصصلحة اسالة المياه

لمنطقة بغداد ومصصلحة الجارى وسلطة تجهيز الماء

والكهرباء في لواء البصرة او اية مديرية او مصصلحة

تلحق بوزارة الشؤون البلدية والقروية بموجب

نظامها .

٣ - المجلس - مجلس امانة العاصمة او المجلس البلدى

٤ - الوزير - وزير الشؤون البلدية والقروية

٥ - رئيس الدائرة - امين العاصمة والمدراء العامون

والتصرفون بالنسبة لبلديات الويتهم ومدير مصصلحة

الموائء المراقية العام بالنسبة لسلطة تجهيز الماء

والكهرباء في لواء البصرة وائى موظف آخر يخول

سلطة رئيس دائرة بقرار من مجلس الوزراء .

٦ - السلطة الادارية - الوزير بالنسبة لامانة العاصمة

ومتصرف اللواء بالنسبة للبلديات الاخرى التى

تكون ضمن منطقة لوائه .

## قرارات مجلس قيادة الثورة

رقم القرار : ٢٦٧

تاريخ القرار : ١٤/شوال/١٤٢٣هـ  
٢٢٠٠٢/١٢/١٧

فسرراد

استنادا الى احكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية

والاربعين من الدستور ،

قرر مجلس قيادة الثورة ما يأتي :

ولا - يلغى نص الفقرة ( ١ ) من قرار مجلس قيادة الثورة الرقم ب ( ١٥٩٨ ) في ١٢/١٢/١٩٧٨ المعدل بقرار مجلس قيادة الثورة الرقم ب ( ١٢٧٣ ) في ١٠/١٢/١٩٨٢ ، ويحل محله ما يأتي :

١ - تشطب جميع الديون الحكومية ونوائدها المحققة بدمية الشهيد اعتبارا من يوم استنفاذه ويستثنى من ذلك الديون والفوائد المحققة بدمته لحساب المصارف الحكومية كافة .

بالإضافة إلى إلغاء هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

رقم القرار : ٢٦٨

تاريخ القرار : ١٣/شوال/١٤٢٣هـ  
٢٢٠٠٢/١٢/١٧

فسرراد

استنادا الى احكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية

والاربعين من الدستور ،

قرر مجلس قيادة الثورة ما يأتي :

ولا - توزع الاسكان وتتمتع بناء على توصية من اللجنة التنفيذية المنصوص عليها في البند ( ثانيا ) من هذا القرار انوام الشخص الطبيعي او الشخص المتوفي بدفع مبلغ التمويض المترتب بدمته عن قسمة الضرر الذي ينشأ عن مسؤوليته في أي من المخالفات الالية وفق احكام قانون التمويض عن الاضرار باموال الدولة بسبب حوادث الكيبيكات الرقم ب ( ١٣٧ ) لسنة ١٩٨٢ :

رقم القرار : ٢٦٦

تاريخ القرار : ١٣/شوال/١٤٢٣هـ  
٢٢٠٠٢/١٢/١٧

فسرراد

استنادا الى احكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية

والاربعين من الدستور ،

قرر مجلس قيادة الثورة ما يأتي :

اولا - يعاقب بالحبس مدفلا نقل عن ( ٦ ) ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن ( ٥٠٠٠٠٠ ) خمسينة الف دينار ولا تزيد على ( ٢٠٠٠٠٠٠ ) مليون دينار او باحدى هاتين العقوبتين كل من صنع او استورد او صدر او حاز او احجز او نقل بفضد الاستغلال او التوزيع كتابا او مطبوعات او كتابات اخرى او رسوما او صورا او افلاما او اقراصا او موزنا او غير ذلك من الاشياء اذا كانت مخطبة بالجيلام او الآداب العامة او بالنظام العام او كان تداولها ممنوعا .

ثانيا - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في البند ( اولاً ) من هذا القرار كل من اعلن عن شيء من المجموعات الواردة فيه او عرفه على انظار الجمهور او باع او اجرد او عرض للبيع او الايجار ولو في غير علانية وكل من وزعه او سلمه للتوزيع بآية وسيلة كانت وبعد ظرفا مشددا ارتكاب الجريمة بقصد افساد الاخلاق .

ثالثا - تسري احكام البند الاول ا من هذا القرار على دور السينما .

رابعا - تصادر الموجودات الضوطة المسجلة بحكم البند ( اولاً ) من هذا القرار ويتم اطلاقها وفق قواعد يضعها وزير الاعلام بالتنسيق مع مدير الامن العام .

خامسا - تخصص نسبة ( ٢٥ / ١ ) خمس وتشيرين من الملة من مبلغ القرامة المحكوم بها ونسق البنسب ( اولاً ) من هذا القرار وتوزع حوافز على منتسبي الجهات التي تقوم بضبط المواد المنوعة ونسب تواعد يضمها وزير الاعلام بالتنسيق مع مدير الامن العام .

سادسا - ينقل هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

٢٠٠٢/١٢/٣٠

٢٦٠

الوقوع العراقية - العدد ٣٩٦٣



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مركز وثائق

REPUBLIC OF IRAQ  
Ministry Of Higher Education  
& Scientific Research  
Minister Office



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مكتب الوزير

مركز وثائق

No :

لعدد : م و د / ٤٤٤٧ ح

Date :

تاريخ : ٢٠٢٠ / ٦ / ١٦

مكتب وكيل الوزارة للشؤون الإدارية

م / صلاحيات شطب الديون والموجودات بحسب  
احكام البند عاشرأ من المادة (٤٦) من قانون  
الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

تحيل إليكم كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد ١١٠٤٠ والمؤرخ في ٢٠٢٠/٦/١٤  
للتفضل بالاطلاع واتخاذ مآثرونه مناسباً وفقاً للضوابط وتزويدنا بنسخة من إجراءاتكم  
لغرض تأشيرها لدينا ضمن سياق نظام متابعة الكتب الواردة للمكتب بالسرعة الممكنة.

مع التقدير

أ.م.د. رافد كيون دبستان  
مدير المكتب  
٢٠٢٠ / حزيران / ٢٥

اللايواكيب السابغ

م. أسامة أتمار عبدالأمير  
مسؤول ذاتية المكتب  
٢٠٢٠ / حزيران / ٢٥

صورة غفه السيد / للاطلاع ومتابعة الموضوع .. مع التقدير

٢٥

زينب / ١٨٥٠٦



دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان  
العدد: ش.ز.ل. / ١٠ / اعمام / ١١٠٤٠  
التاريخ: ٢٠٢٠ / ٦ / ١٤

الوزارات كافة / مكتب الوزير  
الجهات غير المرتبطة بوزارة  
المحافظات كافة / مكتب المحافظ

الموضوع / صلاحيات شطب الديون والموجودات بحسب أحكام البند عاشر من المادة (٤٦) من قانون  
الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩

ربطاً بقرار مجلس الوزراء رقم ( ٤٨ ) لسنة ٢٠٢٠ ، المأخوذ في الجلسة الإعتيادية الخامسة  
المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠ / ٦ / ٩ .

لأخذ ما يقتضي كلاً بحسب تخصصه ، وإعلامنا ، مع التقدير



حميد نعيم النعيمي  
الأمين العام لمجلس الوزراء

٢٠٢٠ / ٦ / ١٤

المرفقات :

- صورة قرار مجلس الوزراء المذكور آنفاً .
- صورة الأوليات ذات العلاقة .